الأنباء
الاربعاء 5 اكتوبر 2011

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5804.3
بتغير قدره
-7.6
0.13%

ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليسجل 0,277 دينار

الكويت ـ كونا: ارتفع سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأميركي ليسجل 0,277 دينار في حين انخفض سعر صرف اليورو ليسجل 0,365 دينار مقارنة بأسعار أول من أمس الاثنين.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الاسترليني انخفض ليسجل 0,427 دينار، في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وانخفض سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري ليسجل 0,301 دينار.

عقدت اتفاقية شراكة إستراتيجية مع شركة تقنيات التكرير المتقدمة

عكاشة: 2300 طن توردها «الكويتية للمواد الحفازة» إلى مصافي شركة البترول الوطنية سنوياً

عقدت الشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة (KCC) اتفاقية شراكة مع شركة تقنيات التكرير المتقدمة (ART) وهي شركة مشتركة بين شركة شفرون للمنتجات وشركة و.ر.جريس، ستقوم بموجبها الشركتان بتوسيع التعاون وتوفير منتجات وخدمات محسنة إلى مصافي النفط في الشرق الأوسط وحول العالم.

وبهذه المناسبة عقدت الشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة مؤتمرا صحافيا أمس في مصنع الشركة بمنطقة الشعيبة للاحتفال بهذه الشراكة بحضور محافظ الأحمدي الشيخ د.إبراهيم الدعيج ورئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة سعد الدين عكاشة بالإضافة إلى عدد كبير من قياديي الشركتين.

وقال محافظ الأحمدي الشيخ د.إبراهيم الدعيج في كلمته خلال الاحتفال ان العمل المشترك في عالمنا الصغير هو السبيل الوحيد للنجاح في ظل المنافسة الشديدة ونقص الموارد، مشيرا الى أن تطوير الإنتاج في الشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة سيعود بالنفع على الكويت عموما ومحافظة الأحمدي خصوصا في إشارة الى انها ثاني أكبر محافظات الكويت بمساحة تبلغ 30٪ من مساحة الكويت الإجمالية وفيها ما يقارب من 700 ألف نسمة من السكان وهي مقر شركات النفط والبتروكيماويات والصناعات الأساسية في الدولة.

وأشار الى الزيادة السكانية المستمرة في المحافظة بسبب إنشاء الضواحي والمدن الجديدة ومنها مدينة (صباح الأحمد)، مؤكدا ضرورة تشجيع المحافظة للأنشطة الاقتصادية التي ستؤدي الى زيادة فرص العمل مستقبلا.

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة د.سعد الدين عكاشة ان الشركة بدأت عملها مع شركة اليابان للطاقة وكانت منتجاتها «غير جيدة» وتهدف الى إمداد المصافي في الكويت بجزء من منتجاتها وكانت تبحث عن شراكة للتطوير.

وأضاف عكاشة قائلا: «ان شركة تقنيات التكرير المتقدمة عندما جاءت واشترت نسبة 18٪ من الشركة بدأنا ننظر في سبل التعاون وعرضت علينا الشراكة الإستراتيجية معهم بإعطائنا مواد جديدة للتصنيع وبهذا نوسع منتجاتنا للتصدير للعالم كله وفي نفس الوقت تحسين نوعية المنتجات».

وأشار إلى أهمية توطين هذه الصناعة داخل الكويت لتكون مصدرا أساسيا للإنتاج، مشيرا الى ان الشركة الكويتية للمواد الحفازة تورد الى المصافي الكويتية هذه المواد الحفازة عن طريق المناقصات، وذكر ان نصف إنتاج الشركة يذهب الى المصافي داخل الكويت بما يعادل 2300 طن في السنة تقريبا لشركة البترول الوطنية ويذهب النصف الآخر الى الأسواق الخارجية منها كندا وكوريا والولايات المتحدة وأوروبا.

وبين ان مصنع الشركة الكويتية للمواد الحفازة هو الوحيد من نوعه في الشرق الأوسط في هذه الصناعة «النادرة» وتم افتتاحه عام 1999، مشيرا الى ان الشركة هي الوحيدة في العالم التي كسرت احتكار الشركات الكبرى عالميا لهذه الصناعة وهي مملوكة لمستثمرين معظمهم كويتيون.

وأشار الى خطط للتوسع بداية من المصنع الموجود حاليا مع التوسع في الإنتاج ومن ثم الانطلاق لما هو اكبر، مبينا انه بغياب الشراكة لا يمكن التوسع في الإنتاج نظرا الى المنافسة الكبيرة مع الآخرين، مع ضرورة التطور في المنتجات ما يتطلب كثيرا من الأموال اللازمة للبحث والدراسة.

من جانبه، قال العضو المنتدب في شركة تقنيات التكرير المتقدمة سكوت بيدفيل ان الشراكة مع الكويتية لصناعة المواد الحفازة تأتي ضمن إستراتيجية الشركة في التوسع في المناطق ذات الاقتصاديات الناشئة، مشيرا الى أن القدرات المتقدمة للتصنيع التي تتمتع بها الكويتية للمواد الحفازة وعلاقاتها الممتازة مع عملائها مصحوبة بالدعم التقني والخدمات الفنية من ART ستؤدي إلى تكوين قاعدة قوية لخدمة احتياجات المصافي الآنية والمستقبلية في الشرق الأوسط وفي العالم.

من ناحيته، قال نائب العضو المنتدب في شركة تقنيات التكرير المتقدمة ودي شيفلت ان الشركتين ستعملان معا لضمان أن مصافي النفط والتكرير ستحصل على أفضل التقنيات لمواجهة التحديات والتغلب على قيود التصنيع، كما أن الإنتاج المحلي سيوفر للمصافي في الكويت والمنطقة المنتجات المطلوبة خلال مدة قصيرة مقارنة بالاستيراد من الدول الأخرى البعيدة.

هذا وقد تأسست شركة «ART» لتطوير وتوريد المواد الحفازة بالمعالجة الهيدروجينية وتعد اكبر مساهم في الشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة (KCC) وهي شركة كويتية مساهمة مقفلة ومنتجة للمواد الحفازة بالمعالجة الهيدروجينية للمصافي في منطقة الخليج العربي.

ويوفر الاتفاق لشركة «ART» فرصة خاصة لاستخدام القدرة التصنيعية المتطورة للشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة وموظفي الإنتاج الذين يعملون فيها، وسيفتح الاتفاق للشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة المجال للحصول على تكنولوجيات التكرير المتطورة والخدمات الفنية والقدرات التسويقية التي تملكها (ART) بحيث يعملان معا لدعم المصافي النفطية في دولة الكويت ودول الشرق الأوسط الأخرى، وسوف ينضم مصنع الشعيبة إلى شبكة إنتاج «ART» العالمية.

وشركة تكنولوجيا المتطورة للتكرير هو مشروع مشترك بين شركة شفرون الأميركية وغريس WR وشركاه، شركة ذات مسؤولية محدودة القائمة وفقا لقوانين ولاية ديلاوير، وتشارك شركة ART في تصنيع وتسويق وبيع المواد الحفازة بالمعالجة المائية في جميع أنحاء العالم، وقامت شركة شيفرون، وغريس بتوريد المواد الحفازة إلى المنطقة لأكثر من 40 عاما.

● أحمد مغربي

محافظ الأحمدي ود.سعد الدين عكاشة خلال الجولة بمصنع الشركة (محمد ماهر)

محافظ الأحمدي يستمع إلى شرح حول عمليات الإنتاج في المصنع

د.سعد الدين عكاشة مقدما درعا تذكارية لمحافظ الأحمدي الشيخ د.إبراهيم الدعيج

محافظ الأحمدي: العمل المشترك السبيل الوحيد للنجاح في ظل المنافسة الشديدة ونقص الموارد

لشراء عقارات متخصصة في مراكز للرعاية الصحية والطبية

«بيتك» يوقّع اتفاقية شراكة مع «جروفنرز» الأميركية لاستثمار 600 مليون دولار

الغنام يصافح كالانتين عقب التوقيع

وقّع بيت التمويل الكويتي (بيتك) اتفاقية شراكة مع شركة جروفنرز الأميركية لاستثمار 600 مليون دولار في مجال مراكز الرعاية الصحية والمراكز الطبية في الولايات المتحدة الأميركية، وتستهدف الاتفاقية شراء عقارات مدرة للدخل في ذلك المجال، والقيام بعملية التطوير في أسواق تحظى بارتفاع معدل الطلب حيث تمثل بذلك فرصا للاستفادة من نمو وتطور ذلك القطاع، والذي مازال محافظا على معدلات إشغال ثابتة وتدفقات نقدية جيدة رغم الأزمة الاقتصادية.

وقال مدير إدارة العقار الدولي في «بيتك» علي الغنام ان «بيتك» متحمس للعمل مع الشركة لزيادة محفظة البنك في هذا القطاع، خصوصا أن زيادة متوسط الأعمار في المجتمع الأميركي ستزيد الطلب على قطاع الخدمات الصحية خاصة للمسنين في المستقبل، مشيرا إلى أن الشراكة بين الجانبين من المتوقع أن تشهد توسعا في غضون السنتين المقبلتين، حسب الدراسات بشأن النمو في النشاط، مما سيوفر قوة وتنوعا في العمل، وامتدادا على مستوى عدة ولايات أميركية، مشددا على أن «بيتك» يركز على العقارات المدرة للدخل ذات العائد الجيد والقدرة التشغيلية المضمونة والمتنامية القيمة.

وأضاف: هذه هي الشراكة الثانية بين الجانبين، حيث كانت الأولى عندما قامت شركة جروفنرز بإدارة أصول «بيتك» في قطاع الخدمات الصحية بأميركا في الأعوام بين 2004 و2007، واستحوذت على 15 عقارا لكبار السن في نيو إنجلاند، وباعت الشركة هذه العقارات في 2007 بقيمة 268 مليون دولار، محققة عائدا على رأس المال لـ «بيتك» بلغ 26٪ آنذاك. وأكد الغنام اهتمام «بيتك» بنشاط العقار في الولايات المتحدة والذي يتمتع فيه بتاريخ طويل من النجاحات، حيث تنوعت استثماراته بين صناديق ومحافظ للعقار السكني والصناعي، بدأها «بيتك» منذ عام 1994 في محفظة دانة العقارية، وامتد النشاط بعد ذلك إلى التطوير العقاري والبنية التحتية والمستودعات والمخازن الصناعية وعقارات السكن الخاص والرعاية الصحية، وذلك بهدف تحقيق أفضل العوائد من أنشطة متنوعة، والحد من المخاطر وتحقيق خبرات متراكمة في جميع مجالات النشاط العقاري على تنوعها، مشيرا إلى استمرار مساعي «بيتك» في الأسواق العالمية الكبرى، بغرض تحقيق فرص استثمارية جيدة لتعزيز معدلات الربحية وخدمة إستراتيجية التوسع الدولي، وتعزيز علاقات التعاون والشراكة مع المؤسسات المالية العالمية الكبرى.

من جانبه، أكد رئيس شركة جروفنرز دوجلاس كالانتين أن قطاع الخدمات الصحية حاليا هو أكبر قطاع ويخلق فرصا وظيفية عديدة ولقد حان الوقت للاستثمار في هذا المجال ولدينا سجل حافل من الإنجازات مع «بيتك» في أميركا ونتطلع إلى زيادة هذه الإنجازات.

وقال مدير الاستحواذ في الشركة إريك كانون ان هذه الشراكة تعكس قوة قطاع العقار الصحي في أميركا الذي من المتوقع أن يستفيد من الخواص المميزة للعرض والطلب، مضيفا أنه خلال الركود الاقتصادي استمر تدفق الأموال بانتظام في هذا القطاع.

إدارة البنك لم ترفع الرواتب وتقر الكوادر منذ عام 2007

موظفو «المركزي» يعتصمون 19 أكتوبر الجاري بعد تجاهل مطالبهم الـ 6

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان موظفي بنك الكويت المركزي سينظمون اعتصاما ثانيا يوم 19 اكتوبر الجاري وذلك بعد تجاهل مطالبهم الـ 6 من قبل الجهات المعنية والرسمية، مبينة ان هناك تعسفا من قبل ادارة «المركزي» تجاه مطالب الموظفين التي وصفت بالمشروعة خاصة بعد أن وافق مجلس الخدمة المدنية في عام 2006 على قرارات لانصاف موظفي المركزي في المزايا والكوادر والمكافآت، كما وافق وزير المالية عليها في عام 2007. وافادت المصادر بأن الاعتصام المزمع عقده سيكون بعد الدوامات الرسمية للبنك وللمصارف كي لا يؤثر على مجريات العمل المصرفي، مشيرة إلى ان بعض العاملين في الإدارة العليا بالبنك يطالبون بضرورة اقرار مطالب الموظفين من مجلس الخدمة، خصوصا عندما تم مقارنتها مع ما يتقاضاه موظفون من رواتب وامتيازات وبدلات في الجهات الرقابية في الكويت كهيئة اسواق المال وديوان المحاسبة. وقالت إن إدارة البنك لم ترفع الرواتب وتقر الكوادر منذ عام 2007 رغم وجود قرار من مجلس الخدمة المدنية بذلك، علما بان الموظفين لم ينالوا منذ عام 1980 حتى 2006 أي زيادة، بينما الزيادات والكوادر في الجهات الأخرى ارتفعت بحدود 500٪.

واضافت أن مطالب الموظفين الـ 6 تتلخص في منح الحد الأقصى للمكافأة المالية الشهرية لكل الفئات ومستحقيها في كل درجة، حسب الجدول الخاص بتلك المكافأة ومن دون تحديد أي نسبة لكل العاملين الكويتيين في البنك المركزي ومنح الموظفين الكويتيين مكافأة مالية شهرية قدرها 200 دينار لكل الفئات من الدرجة 7 حتى الدرجة 15، والتي لم يتم صرفها لأي موظف كويتي منذ تطبيق الكادر حتى الآن، والواردة في كتاب رئيس ديوان الخدمة المدنية الموجه لنائب المحافظ المؤرخ في 2007/1/17، علما بأن المطالبات الواردة في البندين 1 و2 لا تتطلب الرجوع مرة أخرى لمجلس الخدمة المدنية، والاستفادة من الموارد المالية المتحصلة من الجزاءات المالية التي يطبقها البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي في تعديل الكادر والراتب التقاعدي لموظفي البنك، آخذين بعين الاعتبار انخفاض الراتب الأساسي والعلاوة الاجتماعية لكل الموظفين الكويتيين، عما كان عليه قبل تطبيق الكادر الحالي مما انعكس على الراتب التقاعدي للموظف الكويتي في البنك حتى أصبح من أقل الرواتب التقاعدية على مستوى الكويت، وتعديل الكادر الحالي وإلغاء التفرقة بين الإدارات ومعالجة السلبيات التي أفرزها هذا الكادر، والتي أدت الى الرسوب الوظيفي لمعظم الموظفين الكويتيين نتيجة التطبيق الخاطئ للكادر والتعليمات والأسس التي أصدرها البنك المركزي لاحقا والتي أدت لهذا الرسوب الوظيفي، وصرف بدل صرافة لموظفي قسم النقد الذين كانوا يتقاضونها سابقا قبل إقرار الكادر الحالي، حيث انهم يتحملون أعباء وظيفية ومسؤولية كبيرة، بالإضافة لتحملهم العمل في بيئة وظيفية غير صالحة للعمل، وكذلك منح بدل نوبة للعاملين في قسم الأمن والسلامة، واخيرا تعديل نظام جزاءات البصمة المطبق بحق الموظفين، حيث تتم مجازاة الموظف بأربعة جزاءات مجحفة، وهذا ما يتعارض مع قوانين الخدمة المدنية والدستور الكويتي والاكتفاء بجزاء واحد فقط.

● محمود فاروق

«الدولية للإجارة»: المجلس الحالي برئاسة النمش يمثل إرادة الجمعية العامة للشركة

صرحت شركة الدولية للإجارة والاستثمار بأنه قد صدر بتاريخ امس حكم قضائي في الاستئنافين رقمي 856 و875 لسنة 2011 استئناف مستعجل /2 المقامين من الشركة الدولية للإجارة والاستثمار وشركة المدى للخدمات اللوجستية بإلغاء الحكم السابق صدوره بإلغاء الشهادتين الصادرتين لمجلس الإدارة الحالي وإلزام وزارة التجارة بإصدار شهادتين للمجلس القديم، وذلك لما اعتور هذا الحكم ـ المقضي بإلغائه ـ من خطأ في تطبيق القانون وتأويل نصوصه، كما قضت ذات المحكمة برفض الاستئنافين الآخرين رقمي 857 و891 لسنة 2011 المقامين من الخصوم، ومن ثم تنوه الشركة ـ وبموجب هذا الحكم ـ أن مجلس الادارة الحالي برئاسة مشعل عبدالعزيز النمش هو صاحب الصفة في تمثيلها بحسبان انه يمثل ارادة الجمعية العامة للشركة التي حجبت ثقتها عن المجلس السابق واختارت المجلس الحالي ليحل محله ويتولى زمام الأمور وتحمل المسؤولية وتصحيح الأوضاع فيها.

18 شركة مهددة بالخروج من السوق في 12 أكتوبر الجاري

إدارة التداول تطالب «السوق» بالاستفسار من «الهيئة» عن تنفيذ قرار إلغاء الشركات التي مضى على وقف تداولها 6 أشهر

علمت «الانباء» من مصادر مطلعة ان ادارة التداول في سوق الكويت للاوراق المالية طلبت من ادارة السوق الاستفسار من «هيئة اسواق المال» حول ردها على الكتاب الذي ارسلته ادارة السوق مؤخرا تستعلم من خلاله عن آلية تنفيذ القرار رقم 3 لسنة 2011 بشأن إصدار نظام الادراج في البورصة والذي صدر في 12 ابريل الماضي.

حيث تنص الفقرة الثانية من المادة 25 منه على انه «إذا استمر وقف تداول الورقة المالية لمدة ستة أشهر دون ان تتخذ الشركة اجراءات مناسبة لاستئناف التداول سيتم إلغاء الادراج».

واشارت المصادر الى ان ادارة التداول تهدف من الاستفسار ان تكون على استعداد كجهة تنفيذية لما جاء بهذه الفقرة من القرار ما لم تصدر تعليمات من الهيئة بمد المهلة لهذه الشركات.

واوضحت المصادر ان هناك 18 شركة موزعة على اكثر من قطاع مهددة بإلغاء ادراجها من السوق بحلول الثاني عشر من اكتوبر الجاري، حيث سيكون قد مضى على وقف تداولها ستة أشهر من تاريخ نفاذ القرار رقم 3 لسنة 2011.

● شريف حمدي

الاستفسار جاء بهدف الاستعداد كجهة تنفيذية

شركات الوساطة تجتمع اليوم للاتفاق على صيغة العقد بين الوسطاء والعملاء

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركات الوساطة العاملة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها 14 شركة ستجتمع اليوم في اطار التنسيق فيما بينها لإقرار نموذج عقد الاتفاق بين الوسطاء والعملاء في شكله النهائي بعد اجراء تعديلات عليه من قبل هيئة اسواق المال. ولفتت المصادر الى ان هناك قبولا عاما من الشركات على التعديلات التي اجرتها الهيئة على الصيغة النهائية، لافتة الى انه في حال كانت هناك مقترحات من بعض الشركات في اجتماع اليوم فسيتم إبلاغها للهيئة عن طريق اللجنة الخماسية للوسطاء.

● شريف حمدي